الوقت الذي ينفرد فيه لبنان وحده بغموض في طرح العلاقة المطلوبة، ولعلّ المثل التالي يوضح ذلك: عندما انتشرت المخيمات في أنحاء لبنان انتشاراً فرضته الظروف والاوضاع في حينها، كان من الطبيعي ان تكون لكل مخيم حدود معلومة. ولن نسترسل في وصف المساحة الضيّقة للعائلة الواحدة، أو الوسائل الصحية المعدومة، أو حرمان اللاجىء، حتى بعد عشرات السنوات، من بناء سقف يقيه الأمطار، فتلك كانت، منذ البداية وما زالت، من مسؤوليات (اونروا)، لكننا نتوقف ازاء القرار اللامنظور بمنع انتشار المخيم متراً مربعاً واحداً طوال أكثر من أربعين عاماً. فـ (اونروا)، بناء على التعليمات المعطاة لها، لا تعترف، اطلاقاً، بالحقوق الكاملة على صعيد المساعدات والخدمات لأي لاجىء تضطره ظروف الحياة الى السكن خارج المخيم. فاللاجىء الفتى الذي كبر وأراد الزواج، ولم يجد غرفة واحدة في مسكن أهله داخل المخيم تؤويه وزوجته، اضطر الى السكن على أطراف المخيم، فهذا الفتى بالامس ـ رب الأسرة الجديدة ـ ما عاد من حقه وحقوق زوجته وأبنائه التمتع بحقوق والديه أو أهله الساكنين ضمن «غيتو» المخيم. ان هذا التمييز الظالم، لهو على رأس الاوضاع القاهرة التي يشكو منها الفلسطينيون اليوم؛ وهذا فضلاً عن سر المأساة الكبرى بأن يبقى ما يعرف بـ «الامتيازات»، وقفاً على أبناء المخيم ـ الغيتو وحدهم.

○ بناء على هذا التمييز بين اللاجئين داخل المخيمات وخارجها، يتضح ان نصف اللاجئين بات لا يحق لهم الاستفادة من مساعدات (اونروا) وخدماتها كاملة؛ فوفقاً لآخر احصاء أصدرته (اونروا)، مؤخراً، في ١٩٩٢/٩/٣٠، بلغ عدد اللاجئين لديها ٣٢١٤٧٧ لاجئاً[٨]، ولا يسكن أكثر من ٥٣ بالمئة من هؤلاء في المخيمات الشرعية والمعترف بها رسمياً[٩]، والتي يبلغ عددها اثني عشر مخيماً، واما المخيمات اللاشرعية التي اضطر اللاجئون الى اقامتها بالقرب من المخيمات الشرعية الاولى، فعددها أصبح مضاعفاً[١٠].

○ في المرحلة التي كان فيها للثورة وللمنظمات الفلسطينية اليد العليا في شؤون المخيمات، أي قبل الاجتياح الاسرائيلي، قامت الثورة بالكثير من الخدمات العامة للفلسطينيين، شملت تحسين الطرقات الضيّقة والمجارير وبناء المستشفيات والمستوصفات، وما شابه ذلك. وكانت هذه الخدمات تشمل المواطن اللبناني في المنطقة المحيطة بالمخيمات، كما تشمل الفلسطيني؛ واما على صعيد الامن الداخلي، فقد تمّ تسليح المخيمات، وخصوصاً اثر حادثة فردان في العام ١٩٧٣. فاختلط الشأنان الامني بالمعيشي. وبغض النظر عن مختلف الدوافع والاسباب وراء ذلك، ومختلف التجاوزات بعد ذلك، فالواقع ان هذه المرحلة هي خلفية الشعار اللبناني الذي ارتفع في عقد الثمانينات: «لا عودة الى ما قبل العام ١٩٨٢»؛ واما الشعار الفلسطيني المقابل فكان: «لا عودة الى ما قبل العام ١٩٦٩». واما الواقع في يومنا هذا، وبعيداً عن الشعارات، فهو كالآتي:

اولاً ـ المخيمات التي أُزيلت كلياً أو جزئياً، بدءاً من منتصف عقد السبعينات، بفعل القصف الاسرائيلي هي التالية: مخيم النبطية دمر تدميراً تاماً، مخيمات صور وصيدا دمرت تدميراً جزئياً مرات عدّة؛ كما دمرت، جزئياً، مختلف المخيمات في العام ١٩٨٢ نتيجة الاجتياح الذي كان بحجة «أمن الجليل». واما نتيجة الحروب الاهلية المتعدّدة، فكانت النتائج التالية: تدمير مخيمي تل الزعتر وجسر الباشا تدميراً كلياً، وتدمير مخيم ضبية تدميراً جزئياً، وكذلك مخيمات الشمال وبرج البراجنة وشاتيلا ومخيمات صور، فكلها دمرت بشكل جزئي؛ وهذا بغض النظر عن الفريق المسبب بالدمار في الحروب الاهلية هذه، أهي القوات اللبنانية؟ أم حركة «أمل»؟ أم حتى فريق فلسطيني ضد فريق فلسطيني آخر؟ فالنتيجة ان أبناء المخيمات هم، دوماً، يدفعون الثمن، وهم، دائماً، يفقدون الامن والأمان.